المحور الرابع

السيناريو المقترح وردود الفعل : استقراء لمواقف الأطراف

لأن السيناريو المقترح لإقامة دولة فلسطين يرتبط بتاريخ المستقبل .. فهو بالضرورة ينتقل إلى مربع "مشروع للتنفيذ"، وهو مربع يأخذنا إلى محاولة استقراء مواقف أطراف المعادلة إزائه وإزاء مطلب الإدارة الدولية، ولأن المعادلة تتعدد مداراتها .. دوليًا وعربيًا وثنائيًا، فإن أطرافها تتعدد هي الأخرى.. الأطراف الدولية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا)، والأطراف العربية (مصر والأردن والسعودية وسوريا)، والأطراف الثنائية المباشرة (إسرائيل وفلسطين).

أولاً- مواقف الأطراف الدولية: مقدمات وتوقعات

الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا هم الأطراف الدولية التي تتلامس مباشرة مع مطلب الإدارة الدولية للقضية الفلسطينية .. بحكم الصلة والمسئولية والارتباطات المسبقة والمصالح المباشرة وعضوية اللجنة الرباعية*، وكل ذلك يضع نقاطاً فوق حروف مواقفهم في استطلاع الأفق.

١- الأمم المتحدة: الضوء الأخضر

كل المعطيات ترجح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة سوف ترحب بمطلب "الإدارة الدولية" للقضية الفلسطينية، فهي التي حافظت – وكما سبق القول – على وديعة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهي التي طلبت الفتوى – وكما سبقت الإشارة – من محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية لتشييد الجدار العازل؛ استعداداً لدور تؤديه في المسألة تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

* من البديهي .. فإن الصين هي قوة دولية ولا يمكن تجاهلها، ولكن الدراسة لم تعمد إلى مقاربة الاستقراء لموقفها .. لعدم عضويتها في اللجنة الرباعية، وفي نفس الوقت .. فإن الدراسة ليس لديها أسباب مبدئية للمقاربة، فالمطلب لا يرتطم – بشكل مباشر أو غير مباشر – بمدارات المصالح الإستراتيجية للصين، وهو ما يعنيها في إدارة مواقفها الدولية، ومن ثم .. فإن الصين لن تبدي – يقيناً – أي اعتراض على المطلب.

وسوف ترحب الجمعية العامة أيضاً بالمطلب اتصالاً بما أقرت به وأعلنته مراراً عن مسئوليتها الممتدة عن المسألة الفلسطينية وهي المسئولية الناشئة عن عصر الانتداب وقرار التقسيم ، ومن ثم .. فالمطلب سوف يتيح لها الفرصة للوفاء بالمسئولية المعلقة في حوزتها منذ عام ١٩٤٨ .

وفي الوقت نفسه .. فإن مباشرة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسئولياتها وصلاحياتها في هذه القضية قد يكون مقدمة – ضمن مقدمات أخرى – لإعادة هيكلة الأمم المتحدة كجزء من حزمة الإصلاحات المطلوبة لتفعيل المنظمة وتخفيف قبضة سيطرة مجلس الأمن (وتحديداً أعضاءه الدائمين) على آلياتها، فإعلان فشل مجلس الأمن في حل المسألة الفلسطينية ونقل صلاحيات مباشرتها إلى الجمعية العامة قد يدشن مقدمة تصحيحية لاستعادة توازن مفقود – نسبيًّا – بينهما.

وفي المقابل .. فإن مجلس الأمن لن يجد بين يديه حجج قانونية يدير بها – إذا ما أراد – نزاع الاختصاصات مع الجمعية العامة، فلقد فشل في حل المسألة الفلسطينية ولا يملك إلا الاعتراف بذلك، وقد يقوم برفع المسألة من على جدول أعماله لكي تباشر الجمعية العامة صلاحياتها في هذه المسألة[٢٢].

٢- موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا: مقدمات أولية

مقاربة مواقف القوى الثلاثة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) قد يساعد عليه الوعي بأربعة مقدمات أولية تستقر – وفي التقدير – في وعي هذه القوى ولا تلتبس لديها بأوهام، والمقدمات هي:

(أ) أن القوة العسكرية الإسرائيلية رغم تفوقها المقارن إقليميًّا، قد بلغت حدودها السياسية القصوى، بمعنى .. أنها لم تعد قادرة على خلق حقائق سياسية على الأرض ولم تعد سوى قوة تدمير، وهذا ما برهنت عليه مخلفات الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة، والتي باتت إسرائيل بموجبها تحت طائلة تهديدات دولية بارتكاب جرائم حرب، ومن ثم فإن:

- المشروع الصهيوني قد بلغ حدوده القصوى وأن محاولته الحصول على مزاعمه التوراتية يبدو عملاً ضد التاريخ والمستقبل معاً، وسوف يصاحبه الكثير من الانتهاكات والجرائم على الأرض[٢٣].

- دعم إسرائيل في المحافل الدولية قد بات أكثر صعوبة وأكثر حرجاً ويضر – بصفة خاصة – بسمعة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دوليًا*.

(ب) أن التسليم بالمزاعم التوراتية لإسرائيل سوف يخضع القرار الإسرائيلي لتأثير اليمين الديني المتطرف، وبالتبعية .. فإن:

- القوة العسكرية الإسرائيلية لن يمكن السيطرة عليها والتنبؤ بما قد تفعله، وهو احتمال سوف يضع السلم والأمن الدوليين تحت طائلة التهديد، ويحمل – بالمثل – تهديداته إلى الأمن القومي الأمريكي والأوروبي، فهناك جنود أمريكيون في المنطقة، وهناك تخوم أوروبية لا تبتعد كثيراً عن حدود المنطقة.
- تهويد القدس وإهانة المقدسات الإسلامية سوف يستكملان خطواتهما في مشروع يسابق الزمن، وفي رد الفعل الإسلامي .. فإن الأمن القومي الأمريكي والأمن القومي الأوروبي سوف يكونان – مرة أخرى – هدفاً لضربات انتقامية من منظمات وجماعات إسلامية لن يعوزها – عندئذ – الدعم المؤازر من الرأي العام في الدول العربية والإسلامية.

(ج) أن النظام الإقليمي الجديد في المنطقة سوف يعرف هزات غير محتملة إذا ما حصلت إسرائيل على مزاعمها التوراتية، ولن تتصل الهزات بمضاعفات الكسور في العلاقة العربية – الإسرائيلية ولكنها سوف تستطيل – اتصالاً – وبمضاعفاتها إلى العلاقة الإسرائيلية – التركية وإلى زاوية التقاطع في المعادلة الإسرائيلية – الإيرانية، وسوف تحول الهزات دون قيام نظام إقليمي مستقر في المنطقة لتتداعى التوابع وبتأثير سلبي على النظام العالمي.

(د) إصرار إسرائيل على انتزاع الاعتراف بمزاعمها التوراتية سوف يواكبه – وبالوعي المحرض – نمو النزعات الصهيونية الدينية وبمعدلات متسارعة لدى شرائح من يهود الغرب، ومن ثم .. تنامي خيارات لديهم برفض الاندماج في المجتمعات الغربية، ليبدو الأمر – عندئذ – وكأنه انقلاب على الحل النهائي، الذي اعتمدته هذه المجتمعات في التعامل مع المسألة

* لعل التداعيات التي واكبت الاعتداء الإسرائيلي على " أسطول الحرية " تصلح كمثال حالة على وطأة حرج الدفاع عن إسرائيل في المحافل الدولية .

اليهودية بدمج اليهود المقيمين على أراضيها كمواطنين في بوتقة انصهار مدني، وهذا الانقلاب – في حال حدوثه – سوف يزعزع استقرارها (المجتمعات الغربية) بالمدلول المدني والثقافي والسياسي للكلمة وسوف يستعيد إليها – من جديد – ظاهرة "معاداة السامية" ويستعيد معها – مجدداً – المسألة اليهودية كإشكالية غربية، ومن وجهة نظر الدراسة .. فإن هذه المسألة / الإشكالية تستحق قراءة أكثر إضاءة لتداعيات أخرى ومستقبلية تتخوف منها المجتمعات الغربية* وبالذات المجتمع الأمريكي والمجتمع الفرنسي، والقراءة تنسج خيوطها هكذا:

- أن المسألة / الإشكالية سوف تخلق أجواء تسمح بنمو التيارات اليمينية المتطرفة والدفع بها إلى مواقع السلطة لتعيد إنتاج دورة جديدة في التاريخ الغربي ولا يرغب الغرب في إعادة إنتاجها.
- أن المسألة / الإشكالية سوف تستدير لتضع على اختبار المحك فكرة جيفرسون حول المساواة في الحقوق المدنية**، وهي فكرة لا تجسد – فقط – أحد مكونات التأسيس للولايات المتحدة ، ولكنها تمثل – الآن ومستقبلاً – أحد أهم منشطات المخاض للولادة الثانية للولايات المتحدة والتي كان وصول أوباما إلى المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض .. هو أبرز إشاراتها***.
- إن المسألة / الإشكالية قد تقود إلى انقسام عميق في المجتمع الفرنسي وفي معسكره الجمهوري الذي يحمل أمانة تراث الثورة الفرنسية، فأغلبية يهود فرنسا –من ناحية– من السفارديم، وهم بطبيعتهم أقل نزوعاً للاندماج في المجتمع الفرنسي وأكثر ميلاً إلى "الجيتو" التوراتي، وفي الوقت نفسه –من ناحية أخرى– فإن هناك جذورًا للانقسام داخل المعسكر الجمهوري ومازالت تتنفس وسوف ترسل بأصواتها عالية في

* لن يكون المجتمع الروسي بعيداً عن التأثيرات السلبية لعودة المسألة اليهودية ، فلقد كانت هذه المسألة إحدى إشكالياته قبل الثورة البُلشفية، وأثناء الحقبة السوفيتية.

** سبق الإشارة إلى هذه الفكرة في المحور الأول للدراسة، باعتبارها الحل الذي بشر به جيفرسون للمسألة اليهودية في المجتمعات الغربية.

*** كان صعود أوباما إلى موقع الرئيس في الولايات المتحدة بمثابة تجاوز لأحد الخطوط الحمراء في المخطوط الانشائي للولايات المتحدة، والذي استبقى – حصراً – منصب الرئيس ونائبه لمن ينتمون بأصولهم العرقية على المجتمع الأنجلو / سكسوني – الجرماني، وتجاوز هذا الخط الأحمر يمكن مقاربته كإحدى إشارات المخاض بولادة ثانية للولايات المتحدة.

مداولة المسألة / الإشكالية .. وسبق لها إرسالها أبان محاكمة درايفوس، وتعود جذور الانقسام بأصولها إلى الجدل الخلافي حول منظور "روسو" في الحل النهائي للمسألة اليهودية.. فهناك في المعسكر الجمهوري من يسلم بالمنظور وهناك من ينتقده، فالمنظور -وكما سبق العرض له في المحور الأول من الدراسة- يقر لليهود بمزاعمهم التوراتية في فلسطين، ويجد في توثيق هذه المزاعم وتحققها حلاً نهائيًا للمسألة اليهودية، ولكن على الجانب الآخر وداخل المعسكر الجمهوري .. هناك تيار انتقد واعترض وكانت انتقاداته واعتراضاته مبكرة، وفي عام ١٩١٧ كان أستاذ القانون الدولي العام "لابراديل" يعبر عنها، وهو يتساءل: لماذا تريد الصهيونية أن تحرم الشعوب الذي تمارس الحرية من اليهود الذين يعيشون بينها؟، ثم يضيف.. إننا ننوي أن نحتفظ بهم، ويستطرد قائلاً "بهذا الفهم لا تكون الصهيونية إلا شكلاً من أشكال معاداة السامية، ونرفض أن تكون معاداة السامية مبدأ فرنسيًا"(٢٤)، وفي كل الأحوال .. فهو انقسام تتحسب له فرنسا وتتحوط لمفعول انشطاره، إذا ما استطال - وبتمدد الأثر - إلى انقسامات خلافية حول مدى اندماج أقليات أخرى تعيش في المجتمع الفرنسي .. والموقف منها.

كل هذه المقدمات تبدو حاضرة في وعي القوى الدولية* وتخلص بنا وفي استنتاج الرؤية إلى حكم تقريري مؤداه .. أن هذه القوى لا ترغب في منح إسرائيل شرعية بمزاعم توراتية ، وهو حكم لا يسقط من الاعتبار في استطلاع مواقف هذه القوى من مطلب الإدارة الدولية للقضية الفلسطينية .

(١) الولايات المتحدة : الضغط المزدوج

ابتداءً .. فإن الولايات المتحدة لن تُبدي موافقة معلنة وصريحة على مطلب "الإدارة الدولية" ولكنها - وفي التقدير - سوف تمارس ضغطاً مزدوجاً على الجانبين (العربي والإسرائيلي) حال الإعلان عن المطلب، وفي إطار التوقع .. فإنها سوف تمارس ضغطاً على الدول العربية لعدم قطع الشوط حتى نهايته، وسوف تمارس - بالتوازي وفي ضوء المقدمات التي سبق الحديث عنها -

* هذه المقدمات تسوغ للدراسة انحيازاً - تراه مبرراً - إلى التعامل الإدراكي مع الخلافات الأمريكية - الإسرائيلية كخلافات حقيقية لا كخلافات صورية.

ضغطاً على إسرائيل للاستجابة للمطالب الأمريكية والتي تتعلق – بصفة خاصة – بالمستوطنات والقدس، وقد تستثمر مطلب "الإدارة الدولية" لإحكام قبضة الضغط على إسرائيل ومواجهة الجناح المُؤازر لمزاعمها التوراتية في اللوبي اليهودي .

ولكن على الجانب الآخر .. فإن الولايات المتحدة لن تسلك حراكاً لقطع الطريق نهائيًا على مطلب الإدارة الدولية، ولأسباب تقول:

أ- أن الولايات المتحدة لا ترغب في الدخول في نزاع مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي .. فهي في حاجة ملحة الآن لدعمهما لاستراتيجياتها الدولية.

ب-أن بعض الإشكاليات الأمريكية في المنطقة (إشكالية إيران، وإشكالية العراق، وإشكالية أفغانستان) قد تتأزم – أكثر فأكثر – في حال إعلان الولايات المتحدة لموقف صريح ومعلن ضد مطلب الإدارة الدولية، والعكس يبدو صحيحاً تماماً .. فبعض إشكاليتها في المنطقة قد تنفرج بتجاوبها – ولو نسبيًا – مع المطلب.

ج- إن اعتراض الولايات المتحدة على مطلب الإدارة الدولية سوف يعكس موقفاً سياسيًا لا يمكن ترجمته إلى إجراء مانع، فالمطلب يقفز فوق حاجز "الفيتو الأمريكي" ويدفع بالكرة إلى ملعب الجمعية العامة للأمم المتحدة .. حيث لا تملك الولايات المتحدة أغلبية تصويتية في مضماره.

(٢) الاتحاد الأوروبي : عدم الاعتراض

ابتداءً .. فهناك العديد من التصريحات التي صدرت من العواصم الأوروبية وتلهمها – وفي التقدير – المقدمات التي سبقت الإشارة إليها مثل تصريحات تتحدث عن حل الدولتين وإن اتفقت على تجسيد القدس كعاصمة لكلتيهما، ومثل تصريحات ممثل الاتحاد الأوروبي "سانيا ستيبتش" في خطابه في مجلس الأمن في ٢٠٠٨/٣/٢٨، والذي أكد فيه على أن المستوطنات بما فيها القدس الشرقية هي مستوطنات غير قانونية طبقاً للقانون الدولي، ولكن رصد الموقف الأوروبي يمكن إعادة قراءته في ظل إشارات أوروبية تلمح بالاستعداد لإرسال قوات من الاتحاد الأوروبي لحفظ النظام في الضفة الغربية وتوطين عدد من اللاجئين

الفلسطينيين في صحراء النقب إعمالاً لحق العودة[٢٥]، وهي إشارات تعطي انطباعاً بأن أوروبا لا تدير ظهرها لزاوية انفراج بحل دولي، ولعلها ملاحظة يعززها أن الاتحاد الأوروبي – وبعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن الجدار العازل – هو الذي قام برفع الأمر إلى الجمعية العامة لتصدر – تباعاً – قرارها رقم (د أ ط – ١٣/١٠) لعام ٢٠٠٣ وقرارها رقم (د أ ط – ١٤/١٠) لعام ٢٠٠٣ والسابق الإشارة إليهما.

(٣) روسيا : التأييد المرجح

هناك معطيات تشير – وبترجيح غالب – إلى تأييد روسيا لمطلب الإدارة الدولية للقضية الفلسطينية، وبعضها يقول:

أ- أن روسيا ترغب في نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومن ثم .. فإنها لا ترغب في نظام إقليمي آحادي القطب في الشرق الأوسط، وإسرائيل / المزاعم التوراتية قد تدفع في اتجاه بناء هذا النظام الإقليمي الآحادي.

ب-أن الطرف العربي والذي تجمعه علاقة خاصة بروسيا (سوريا) سوف يمنح دعمه لمطلب الإدارة الدولية ولأسباب سوف نعرض لها لاحقاً، وبإملاءات التنسيق .. فإن روسيا لن تتردد في دعمها للمطلب.

ج- أن العلاقات بين روسيا وإسرائيل يشوبها التوتر بعد الدعم الإسرائيلي لجورجيا في صراعها مع روسيا، وفي ظل الدعم الروسي لإيران، وهو ليس توتراً عابراً ولكنه توتر استراتيجي .. فهناك متصل آسيوي للإستراتيجية الروسية، وهناك – بالمثل – متصل آسيوي للإستراتيجية الإسرائيلية، ومن الصعب عليهما تفادي نقاط التصادم .. لأن كليهما يتسم بالطابع الهجومي، كما أن كليهما يجد في الآخر تهديداً لأمنه، ولعل ذلك يفسر التصريح الذي أدلى به وفي وقت سابق الرئيس الروسي والتزم فيه بنبرة ضبط النفس قائلاً: "السياسة الروسية ستستمر على أساس عدم إيذاء إسرائيل أمنيًا"، وفي ضوء ذلك .. فإنه قد يكون من المفيد لروسيا – وفي الحساب الإستراتيجي – دفع إسرائيل إلى موقف دفاعي .. والإدارة الدولية قد تساعد عليه.

ثانياً- مواقف الأطراف العربية: أسباب التأييد

في التقدير .. فإن الدول العربية سوف ترحب بوضع الضفة والقطاع تحت الإدارة الدولية تمهيداً لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بحقوق سيادية غير منقوصة، وفضلاً عن إجماع عربي أُعلن - ومازال يُعلن مراراً - عن خياره الإستراتيجي وفقاً لمرجعية "الأرض مقابل السلام" وهو ما تفي باستحقاقاته "الإدارة الدولية"، فإن هناك أسباباً سوف تدفع دول الطوق .. مصر والأردن وسوريا والسعودية إلى القبول بالمطلب.

١- مصر : اعتبارات الأمن القومي

هناك - وفي التقدير - العديد من الأسباب الأخرى التي تتصل بمصر وبأمنها القومي وتدعوها إلى القبول بمطلب "الإدارة الدولية" للضفة والقطاع، وهي أسباب تتداعى هكذا:

(١) أن فشل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والنفق المسدود لها، سوف يولد ضغوطاً على الأمن القومي المصري وسوف يضعه وجهاً لوجه أمام مسودة تبادل أراضي قد تحاول بها إسرائيل أن تضع حلاً نهائياً للمسألة الفلسطينية بإنشاء "دولة فلسطينية" على جزء من الضفة - من ناحية - وربطها بكونفيدرالية مع الأردن*، وضم جزء من سيناء وإلحاقه - من ناحية أخرى - بقطاع غزة لتشكيل ما يسمى بـ "غزة الكبرى" في مقابل أراضٍ إسرائيلية تحصل عليها مصر، وفضلاً عن أن التنازل عن أرض داخل حدود الدولة المصرية هو أمر مرفوض من حيث المبدأ ويخترق حاجز الصوت للأمن القومي المصري، فإن القبول بالمسودة سوف يعني:

أ- القبول بقيام إسرائيل بتهجير مواطنيها العرب إلى منطقة النقب، ثم إلحاق جزء من المنطقة وبسكانها الجدد بالسيادة المصرية وفقاً لمقاصة التبادل، لتجد مصر نفسها طرفاً في ملف التوطين.

ب- القبول بتقديم تنازلات أخرى على الحدود المصرية الجنوبية والغربية.. قياساً على السابقة المعتمدة في سيناء حال تحققها، وعندما تكون الحدود موضوعاً لتنازل .. فإن الأمن القومي لا يملك إلا مخاطرة الإبحار في دوامة العاصفة.

* سبق للدراسة أن عرضت لهذه الكونفيدرالية في المحور السابق .

وبمنطق المخالفة .. فإن الإدارة الدولية للقضية الفلسطينية سوف تعترض ذلك كله وتصادر المسودة.

(٢) إن توثيق المزاعم التوراتية لإسرائيل والتي تعني ضم القدس نهائيًا إليها سوف تزيح الستار عن خيارات عارية أمام الأمن القومي المصري، فإذا ما اعترفت مصر بالقدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل وهذا ما لن يحدث أبداً.. فإنها سوف تعاني عزلة إقليمية واتهامات تطولها في العالمين العربي والإسلامي، وفي العزلة المحاصرة بالاتهامات .. قد تستهدف إسرائيل أن تتفكك بعض الخطوط الدفاعية للأمن القومي المصري، وعلى نحو مغاير وفي حال عدم الاعتراف .. فإن إسرائيل سوف تتعامل مع "عدم الاعتراف" باعتباره خرقًا لاتفاقية كامب ديفيد، وسوف يتبع ذلك رفع درجة التوتر العسكري على جانبي الحدود، أو ممارسة ضغوط على مصر لتوقيع اتفاقية جديدة مع إسرائيل وقد تنتقص بها السيادة المصرية، وفي الحاصل .. فإن الأمن القومي المصري سوف يجد نفسه أمام خيارات عارية، ومطلب "الإدارة الدولية" قد يكون بمثابة محاولة استباقية لإجهاض هذه الخيارات واحتمالاتها.

(٣) أن مطلب "الإدارة الدولية" قد يحد من سقف طموحات إسرائيل كقوة إقليمية كبرى بمزاعم توراتية، فإسرائيل / المزاعم التوراتية سوف تبحث عن أمنها المطلق ولأن أحد أبعاد أمنها – وكما سبق القول – هو "بعد بيئي" ترغب فيه إسرائيل بالحصول على مزيد من الموارد، فإن إسرائيل / المزاعم التوراتية سوف يتكثف حضورها عند منابع النيل للمطالبة بحصة أمنها المطلق من المياه، وبمنطق المخالفة .. فإن مطلب الإدارة الدولية سوف يحول دون ذلك.

٢- الأردن : الدفاع المضاد للخيار الأردني

الأسباب الأخرى التي تتعلق بالأردن تتصل مباشرة بـ "الخيار الأردني" فاتفاقية السلام الأردنية / الإسرائيلية لم تسقط – على عكس توقعات البعض وتمنياته – الخيار ولم تنزع ورقته من ملف المائدة، فالخيار مازال حاضراً في الخطاب الإسرائيلي، وسوف يظل حاضراً لأنه يمثل – وكما سبق القول – أحد

ركائز ترتيبات إسرائيل في هندسة تعاملها مع الأمم المتحدة*، وإذا أخذنا في الاعتبار .. أن الاتفاقية لم تؤكد حق العودة، فإن كل ما سبق يبرر استنتاجاً مؤداه .. أن الحل النهائي للمسألة الفلسطينية – وكما تريده إسرائيل – سوف يحاصر الأردن بملامس الالتهاب ويدعوه إلى سداد فاتورة الخيار الأردني، فالحل النهائي – وفي المنظور الإسرائيلي – يستبقي احتمالاً بأحد بديلين، وكلاهما يلتصق بالملامس، ويلزم بالسداد في ظل التداعي الشرطي التالي:

(١) إذا ما جاء الحل النهائي على مثال "كونفيدرالية أردنية – فلسطينية"**، فإن الأردن سوف يبدو مدعواً إلى:

أ- التوطين الكامل لسكانه من أصول فلسطينية ..وللتوطين حساسيته ومشكلاته في الداخل الأردني.

ب- القبول بترتيبات أمنية مشتركة مع إسرائيل وقد تستطيل لتشمل الحدود الأردنية – الفلسطينية، وهي ترتيبات سوف تربط الأمن القومي الأردني بالأمن القومي الإسرائيلي في دالة التبعية الأمنية*** وتفرض عليه – تباعاً – الخيارات والأولويات الإسرائيلية، وهو إكراه لا ترغب فيه دولة وقد يأخذها إلى صراعات خارج حساباتها.

(٢) وإذا ما جاء الحل النهائي عبر ترتيبات تنهي بها إسرائيل مفاوضاتها مع الفلسطينيين، وتحصل بها على اعتراف الأمم المتحدة بهويتها كدولة يهودية داخل حدود معدلة****، فإن:

أ- فض الاشتباك بين الجمعية العامة وإسرائيل قد يقود الشرعية الدولية إلى اعتماد الخيار الأردني كأحد أشكال الوفاء بحق تقرير المصير للفلسطينيين، فالشرعية الدولية لن تقدر على إسقاط هذا الحق تماماً، ولن تقدر – بالتلازم وبعد فض الاشتباك – على الاحتكام إلى قرارات الجمعية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار (١٩٤) والخاص بحق العودة، وعندئذ .. لن يكون أمامها مفر من اعتماد الخيار الأردني .. بشكل أو بآخر.

---

* سبق الحديث عن الخيار الأردني وموقعه في نسق الترتيبات الإسرائيلية .. في المحور الثالث للدراسة .

** سبق عرض هذه الكونفيدرالية في المحور الثالث للدراسة .

*** منطقة غور الأردن تمثل واحدة من أهم نقاط التقاطع في هذه الدالة الأمنية .

**** الترتيبات الإسرائيلية في اتجاه الأمم المتحدة .. سبق عرضها في المحور الثالث للدراسة .

ب- وبالتتابع .. فإن التداعيات سوف تحمل الأردن إلى المجهول المجنح بمحاذير مرسلة دون أفق، فأي أفق يطل ويشي بمداه .. إذا ما حاصرت الأردن مطالبات دولية تطالبه باستيفاء حق تقرير المصير للفلسطينيين.

وترتيباً على ذلك كله .. فإن مطلب الإدارة الدولة قد يكون هو خط الدفاع الأخير في مواجهة الخيار الأردني، ولن يتردد الأردن - عندئذ - في دعم المطلب وتأييده.

٣- السعودية : القدس وتبعات المسئولية

الأسباب الأخرى للمملكة العربية السعودية تتصل - وبشكل مباشر - بما يجرى في القدس بعمليات تهويد، استطالت - وسوف تستطيل - إلى المسجد الأقصى، وبحكم مسئولية دينية للمملكة تقتضيها الدفاع عن الأقصى من ناحية .. وبحكم موازين قوى على الأرض قد تحول بينها وبين الاضطلاع بمسئولياتها من ناحية أخرى، فإن الإدارة الدولية قد تبدو حلاً مقبولاً للمملكة لسد ثغرة الخلل بين المسئولية القائمة والدفاع المنقوص.

٤- سوريا : تحصين مبدأ عدم الضم

وفيما يتعلق بسوريا فإن الإدارة الدولية للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية سوف تقود إلى تمايز كيفي للمسارين الفلسطيني والسوري، فلن تعود المسألة الفلسطينية / الإسرائيلية رهناً بمفاوضات ثنائية ، بينما تبقى المسألة السورية / الإسرائيلية رهناً بها .. استناداً إلى القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨، ولكن هذه الملاحظة لن تحول دون تأييد سوريا للإدارة الدولية .. فأسبابها الأخرى حاضرة وتقول:

أ- أن الإدارة الدولية سوف تؤكد مبدأ عدم الضم، وبالتالي .. فهي تستعيد مرجعية "الأرض مقابل السلام"، وهي مرجعية تمثل ضمانة لسوريا في مفاوضاتها الثنائية مع إسرائيل.

ب- أن الإدارة الدولية قد تتيح لسوريا فرصة الذهاب إلى طاولة مفاوضات مع إسرائيل تحت مظلة الأمم المتحدة وهي مظلة تطمئن إليها سوريا.

ثالثاً- مواقف الأطراف المباشرة: حدا التضاد

يقيناً .. فإن طرفي الثنائية المباشرة (إسرائيل وفلسطين) سوف يتعارضان في مواقفهما عند حدي التضاد .. ولكل منهما أسبابه .

١- إسرائيل : استحكام الرفض

من البدهي .. أن إسرائيل سوف تقاوم بشدة مطلب "الإدارة الدولية للمسألة الفلسطينية" ولأسباب تعلن عن نفسها، ومن بينها:

أ- أن المطلب سوف يأخذها إلى نزاع مع الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا تملك في أروقتها أغلبية تصويتية، ولن يسعفها في محفلها "الفيتو الأمريكي" .. كما أسعفها دوماً، وحيث المطلب سوف يستعيد مجدداً القرار رقم ١٨١ والتمحور حوله، وهو القرار الذي حاولت دوماً إسرائيل تنحيته من ديباجة كل اتفاقياتها مع السلطة الفلسطينية.

ب- أن المطلب سوف يستعيد الشرعية الدولية بكل قراراتها، وفي مقدمتها القرار رقم ١٩٤ والمؤرخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ والخاص بحق العودة والقرارات المتصلة، وهو قرار تجد فيه إسرائيل نفياً لأمنها القومي.

ج- أن المطلب سوف يصادر تماماً ونهائيًّا أي احتمال لتثبيت مزاعمها التوراتية في مواثيق واتفاقيات دولية وقد ينسحب ذلك إلى الداخل الإسرائيلي بصراعات تتوالد بين الدينيين والعلمانيين، فالمطلب قد يصيب بشروخ لا تلتئم التوافق الصهيوني بين التيار القومي / العلماني والتيار الديني / التوراتي والذي سبق الحديث عنه.

د- أن المطلب سوف تتعمق معه - أكثر فأكثر - خلافاتها مع الولايات المتحدة، خاصة إذا ما عمدت الأخيرة - وكما سبق القول - إلى محاولة استثماره لتشديد ضغوطها على إسرائيل وإلزامها بتلبية المطالب الأمريكية، فالخلافات بين إدارة أوباما وإسرائيل هي - وكما أشارت الدراسة قبلاً - خلافات حقيقية وليست صورية.

٢- فلسطين : المبررات الذاتية للتأييد

في ظل واقع تختنق فيه القضية الفلسطينية في نفق المفاوضات الثنائية، ويسلمها إلى طريق مسدود يستلب حق تقرير المصير للفلسطينيين، ويجري فيه التهام أراضيهم بين فكي الأسنان المدببة للمستوطنات واستباحة مقدساتهم الدينية

(إسلاميًا ومسيحيًا) ولا يلزم الطرف الآخر (إسرائيل) بالاعتراف لهم بحقوق... إلخ، فإن السؤال البدهي يظل قائلاً: ما الذي سوف يخسره الفلسطينيون إذا ما اعتمدوا المحاولة نحو مطلب "الإدارة الدولية" ؟، والإجابة البدهية تلحق – هي الأخرى – وتقول .. لاشيء، ومن ثم .. فإن المحاولة تبرر نفسها بنفسها.

وقد يحث على المحاولة ويبررها أيضاً .. أن السلطة الفلسطينية لن تبقى طويلاً، ولأسباب تقول:

(١) أن قبول السلطة بالإملاءات والشروط الإسرائيلية في المفاوضات* .. هو أمر لا تقدر عليه، ولأن المفاوضات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإن السلطة – بالتلازم – لا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية.

(٢) إن رحلة إسرائيل إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف الدولي بمطالبها بعد إعلانها لفشل المفاوضات، يعني – وفي الترتيبات – إسقاط اتفاق أوسلو، ولأن الاتفاق هو الذي أسس لقيام السلطة وبتفويض من منظمة التحرير الفلسطينية، فإن إسقاطه – بالتبعية – هو مسوغ بانتفاء المبرر السياسي والإجرائي لبقاء السلطة وانتهاء صلاحيات التفويض الذي حصلت عليه.

السلطة الفلسطينية – هكذا – وفي ظل الخيارات والممارسات الإسرائيلية – لن تبقى طويلاً وسوف تغادر بحقائب سياسية خاوية من أي اتفاق مرضٍ فلسطينيًا، ولعل ذلك يضيف – وبحساب المفاضلة – مبرراً ذاتيًا آخر للقبول بمطلب الإدارة الدولية وتأييده، فمن الأفضل للسلطة أن تغادر بعد إخطارها لمنظمة التحرير بفشل المفاوضات** وتترك المنظمة الفرصة في عبور البوابة إلى الجمعية العامة، بدلاً من أن تغادر والبوابة موصدة وعقارب الساعة تسكن في اللازمن.

---

* شروط وإملاءات سبق للدراسة أن عرضت لها، مثل قيام السلطة الفلسطينية بالتوقيع على حدود إسرائيل الجديدة والاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لها والإقرار بيهودية الدولة الإسرائيلية وإلغاء حق العودة .. ثم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة على جزر سكانية تفترش ما بقى من الأرض الفلسطينية ... إلخ.

** وفقاً للسيناريو الذي افترضته الدراسة – وفي المحور الثالث – لإقامة دولة فلسطين تحت مظلة الإدارة الدولية، فإن إخطار السلطة للمنظمة بفشل المفاوضات مع إسرائيل .. هو الخطوة الأولى في تسلسل الخطوات الإجرائية للسيناريو.